الأمم المتحدة S/2013/677

مجلس الأمن

Distr.: General
15 November 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المقدم عملا بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢١٢١ (٢٠١٣)

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢١٢١ (٢٠١٣) الذي طلب المجلس مني بموجبه أن أقدم، بتشاور وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) والجهات المهتمة سواء كانت من الشركاء الثنائيين أو المنظمات الدولية، تقريرا خطيا عن التخطيط لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة الدعم) مشفوعا بخيارات مفصَّلة تتعلق بتقديم الدعم الدولي إلى بعثة الدعم، بما في ذلك احتمال الأخذ بخيار تحويلها إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، رهناً بتوفر الظروف الملائمة لذلك على الأرض.

ثانيا – النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم

٢ – بغية إعداد هذا التقرير، أوفدتُ بعثة تقييم تقني إلى جمهورية أفريقيا الوسطى من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وكان الفريق المتعدد الاختصاصات بقيادة مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام إدموند موليه، وضم ممثلين عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية. وأجرت بعثة التقييم مشاورات مع طائفة واسعة من الجهات المعنية، بينهم رئيس دولة للمرحلة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ورئيس الوزراء وأعضاء حكومته، ورئيس المحكمة الدستورية، وممثلين عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والزعماء الدينيين والشركاء الدوليين، فضلا عن ممثلي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (المكتب المتكامل) وفريق الأمم المتحدة القطري. وزار أعضاء الفريق أماكن خارج بانغي، بينها بامباري وبانغاسو وبوسانغوا.

181113 181113 13-56507 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

كما تشاور رئيس بعثة التقييم مع مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن ومع الأمين العام للجماعة الاقتصادية على هامش اجتماع فريق الاتصال الدولي الذي عُقد في بانغي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

٣ - وأكدَت بعثة التقييم النتائج التي تضمنتها رسالتي إلى مجلس الأمن المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (S/2013/557)، إلا أنها أشارت إلى تدهور كبير في الوضع العام وإلى ما واكب ذلك من دعوات أجمعت على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان. وما يدعو إلى القلق بشكل خاص هو أن البعثة لمست زيادة منذرة بالخطر في العنف الطائفي. ولا يزال الوضع السياسي متقلبا بدرجة كبيرة ولا يمكن التنبؤ به، كما أن العلاقة المتوترة بين رئيس الدولة للمرحلة الانتقالية ورئيس الوزراء تزيد من تعقيد الترتيب السياسي الهش أصلا للمرحلة الانتقالية. وفي غضون ذلك، لم تحرز الحكومة الانتقالية سوى تقدم محدود نحو تنفيذ العناصر الرئيسية للإطار الانتقالي، ولا سيما إجراء انتخابات في غضون ١٨ شهرا من تنصيب رئيس الدولة للمرحلة الانتقالية، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلا عن إعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم.

٤ - وأكدت معظم الجهات الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى على ضرورة التقيد بالإطار الزمني المتوخى للمرحلة الانتقالية. ومع ذلك، أعرب معظم من تعاطت معهم بعثة التقييم عن قلق جدي من أنه ما لم يمارس المجتمع الدولي ضغوطا متجددة، فقد يتعذر إجراء الانتخابات بحلول المهلة النهائية المتوخاة في شباط/فبراير ٢٠١٥، الأمر الذي قد يهدد العملية الانتقالية برمتها. وعلاوة على ذلك، ما زالت الجماعة غير المتجانسة من مقاتلي سيليكا السابقين المدججين بالسلاح التي نصَّبت رئيس الدولة للمرحلة الانتقالية عل رأس السلطة تتمتع، رغم حلها رسميا، بسطوة كبيرة في التحكم بالبلاد وتشكل خطرا جديا على استدامة النظام السياسي الحالي والسكان.

٥ - وظل الوضع الأمني في البلاد على تدهوره وسط قيام عناصر مسلحة بأعمال عنف متعددة وبوتيرة متزايدة وبانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان طالت السكان المدنيين. ففي بانغي، لا تزال حوادث متفرقة تقع في وضح النهار في حين بقي الإجرام الذي يسودها ليلا على مستواه العالي. كما تزايدت أعمال العنف في الريف. فمقاتلو سيليكا السابقين، غير المنضوين تحت القيادة والتحكم الموحَّدين للسلطات الانتقالية، يمعنون في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وسط إفلات تام من العقاب. إلا أن عدم توفر معلومات مؤكدة عن أعدادهم وأصلهم وانتمائهم يجعل من الصعب التخطيط لنزع سلاحهم وإعادة

بناء القوات المسلحة. ورغم وجود ما يتراوح بين ٠٠٠ ١٥ و ٠٠٠ ٢٠ من مقاتلي سيليكا السابقين، فقد حددت الحكومة الانتقالية نحو ٠٠٠ ٩ من مقاتلي سيليكا السابقين الذين شكلوا نواة التمرد، جرى دمج نحو ٠٠٠ ٥ منهم في الأجهزة الأمنية (٥٠٠ في الشرطة و ٥٠٠ في الدرك و ٥٠٠ في خدمات الغابات و ٥٠٠ ٣ في الجيش). وأفيد أن عددا كبيرا من مقاتلي سيليكا السابقين هم من الأجانب.

٦ - ورداً على الانتهاكات التي ارتكبها مقاتلو سيليكا السابقين عادت إلى الوجود الميليشيات التقليدية المعروفة باسم ''الميلشيات المناهضة لاستخدام السواطير (البالاكا)''، ما أوجد دينامية جديدة من العنف والأعمال الانتقامية. فقد شهد الشهران الماضيان زيادة في عدد الاعتداءات التي شنتها الميلشيات المناهضة لبالاكا ضد مقاتلي سيليكا السابقين والمجتمعات المحلية، بما في ذلك السكان المسلمون. وأدت هذه الاعتداءات إلى قيام مقاتلي سيليكا السابقين بأعمال انتقامية طالت أفرادا من السكان المحليين ممن يُعتقد أنهم قدموا الدعم إلى الميليشيات المناهضة لاستخدام السواطير. وما لم يجر التصدي الآن لهذه الدورة من العنف، فإنها تنذر بالتسبب بانقسام ديني وعرقي يشمل البلاد بأسرها، ويُحتمل أن تتدهور إلى حالة تخرج عن السيطرة ويمكن أن تشهد ارتكاب فظائع وتنجم عنها تداعيات وطنية وإقليمية خطيرة.

٧ - وتبيَّن لبعثة التقييم أن قدرات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى في البلاد على مواجهة هذه التهديدات شبه معدومة عمليا. فقد فر معظم أفراد تلك القوات في خلال الأزمة. وبالطبع نُزع سلاح كل من عاد منهم تقريبا إلى مواقعهم منذ ذلك الحين (نحو ٠٠٠ ٧ من أفراد القوات المسلحة الوطنية و ٦٧٥ ١ ضابط شرطة و ٥٠٠ ٣ دركي، مراكز معظمهم في بانغي). وهم تاليا غير قادرين على أداء مهامهم.

٨ - وزاد من تفاقم الوضع الغياب شبه التام لإدارة الدولة وللخدمات العامة في جميع أنحاء البلاد. فقد فر أغلبية موظفي الدولة ونُهبت مكاتب السلطات العامة أو باتت محتلة من قبل مقاتلي سيليكا السابقين. وباستثناء قسم من بانغي، لا وجود لمؤسسات العدالة وللإصلاحيات في جميع أنحاء البلاد، ما يسهم بدوره في إشاعة حالة من غياب القانون ويخلق بيئة إفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان. وتبيَّن لبعثة التقييم أن مقاتلي سيليكا السابقين يضطلعون بمعظم مسؤوليات الدولة، إذ باتوا يقومون بمهام مديري الشؤون المدنية وجباة الضرائب وأفراد الشرطة والمحكِّمين القضائيين.

٩ - وتجلت آثار اتساع رقعة هذا الانهيار في القانون والنظام أوضح ما تجلت خارج بانغي، حيث نزح آلاف المدنيين إلى مراكز سكنية في المناطق وإلى الأدغال، ما زاد في تفاقم

الحالة الإنسانية الحرجة أصلا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود الأسلحة والذخائر المخزَّنة بشكل غير آمن في جميع أنحاء البلاد ومخلفات الحرب من المتفجرات يشكل تهديدا مباشرا للسكان المدنيين وموظفي الأمم المتحدة.

١٠ - أما في الشق المتعلق بحقوق الإنسان، فقد استمعت بعثة التقييم إلى شهادات على حصول انتهاكات واسعة النطاق طالت المدنيين، شملت عمليات إعدام بإجراءات موجزة، وارتكاب عنف جنسي وجنساني وأعمال تعذيب وعمليات اعتقال واحتجاز غير قانونية ونهبا للممتلكات وإقامة حواجز تفتيش غير مشروعة وعمليات ابتزاز. ولا يزال كل من النساء والأطفال عرضة للتأثر بذلك بشكل خاص، وسط مزاعم بارتكاب عنف جنسي على نطاق واسع في بيئة يسودها الإفلات من العقاب بشكل مطلق. وأفيد أن نحو ٥٠٠ ٣ طفل ما زالوا منضوين في صفوف قوات سيليكا السابقة وأن جماعات الدفاع عن النفس ما زالت مستمرة في تجنيد الأطفال. وقد تعرضت الأغلبية العظمى من المدارس والمستشفيات للنهب وباتت غير صالحة للعمل، ما تسبب بدوره بانتهاكات خطيرة للحق في التعليم وفي الصحة.

١١ - ونجم عن الأزمة الحالية تدهور مأسوي في الوضع الإنساني المتردي أصلا منذ أمد بعيد في جمهورية أفريقيا الوسطى، طال سكان البلد الـ ٤,٦ ملايين بأسرهم، ونصفهم من الأطفال. فقد بات أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ شخص مشردين داخليا في حين يعاني أكثر من ١,١ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين وجود نحو ٠٠٠ ٦٦ لاجئ في البلدان المجاورة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتعوق الأوضاعُ الأمنية الحذرة للغاية والتي لا يمكن التنبؤ بها، لا سيما في المناطق الريفية، قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى السكان المتضررين، بمن فيهم اللاجئون.

١٢ - ولا ينبغي التقليل من تقدير تبعات تزايد انعدام الأمن على المنطقة. فوجود عدد كبير من المقاتلين الأجانب في صفوف قوات سيليكا السابقة يعطي صورة عن العلاقات المتشابكة بين بلدان المنطقة. فالحدود التي يسهل اختراقها، وغياب سلطة الدولة، وتوفُّر فرص الاستغلال المجزي وغير المشروع للموارد الطبيعية، ونأي أجزاء عدة من البلاد، كلها عوامل تشيع بيئة مؤاتية للنشاط الإجرامي العابر للحدود الوطنية، كتدفق الأسلحة والمرتزقة، وتوفر أرضا خصبة للشبكات الراديكالية.

١٣ - ورأى جميع من تحاورت معهم بعثة التقييم أن تحسين الوضع الأمني بشكل فوري شرطٌ مسبق حيوي لإحراز تقدم في سائر المجالات، بما فيها السياسي وتلك المتعلقة منها بسيادة القانون والوضع الإنساني وحقوق الإنسان والإنعاش المبكر والتنمية. كما أكد معظم المحاورين على الحاجة الملحة إلى تعزيز المكتب المتكامل وإلى نشرٍ سريع لقوة فعالة ومحايدة

تحمي المدنيين وتردع انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات، وتساعد في إعادة استتباب الأمن واحترام سيادة القانون، وتمنع احتمال وقوع العنف الجماعي.

ثالثا – التخطيط لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى والخيارات المتاحة لتقديم الدعم الدولي

ألف – التخطيط لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى

١٤ - قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٧ حزيران/يونيه أن يدعم، من حيث المبدأ، إنشاء بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة الدعم)، على أن تشكل عناصرَها الأساسية الوحداتُ العسكرية العاملة في إطار بعثة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة توطيد السلام). وفي القرار ذاته، طلب المجلس إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تضع، بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية والبلدان الأخرى التي يُحتمل أن تساهم بقوات وبأفراد شرطة، وكذلك مع الشركاء الدوليين المعنيين، مفهوما للعمليات ومفهوما للدعم اللوجستي. وقامت مفوضية الاتحاد الأفريقي في وقت لاحق بعقد اجتماع للخبراء في أديس أبابا في الفترة من ٢ إلى ٥ تموز/يوليه، ضم ممثلين عن بلدان المنطقة، والبلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات وبأفراد شرطة، وممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، وذلك بغرض وضع المفهوم الاستراتيجي للعمليات.

١٥ - وعلى النحو المبين في تقريري المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٣ (S/2013/470)، استنادا إلى المفهوم الاستراتيجي للعمليات، أذن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٩ تموز/يوليه بنشر بعثة الدعم الدولية لفترة أولية مدتها ستة أشهر بقوام إجمالي يبلغ ٦٥٢ ٣ فردا، منهم ٥٠٠ ٣ من الأفراد النظاميين (٤٧٥ ٢ فردا للعنصر العسكري و ٠٢٥ ١ فردا لعنصر الشرطة) و ١٥٢ من المدنيين. وقد كُلِّفت بعثة الدعم بالمساهمة في (أ) حماية المدنيين واستعادة الأمن والنظام العام من خلال تنفيذ التدابير المناسبة؛ (ب) وتحقيق الاستقرار في البلد وإعادة بسط سلطة الحكومة المركزية؛ (ج) وإصلاح قطاع الدفاع والأمن وإعادة هيكلته؛ (د) وتهيئة الظروف المؤاتية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين. وطلب مجلس السلم والأمن إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين تقديم دعمها الكامل إلى الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية تيسيرا لتحويل بعثة توطيد السلام إلى بعثة الدعم الدولية، وضمانا لتسيير أعمالها بفعالية من خلال توفير الدعم المالي واللوجستي والتقني اللازم.

١٦ - وفي الفترة من ٧ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أوفدتُ أخصائيين للتخطيط في الأمم المتحدة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل دعم الاجتماع المعني بالتخطيط العملاني الذي عقد بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية، والذي كان الغرض منه وضع الصيغة النهائية لمفهوم عمليات بعثة الدعم. وشارك أيضا في الاجتماع كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. ومفهوم عمليات بعثة الدعم هو نتاج تعاون هام بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية على المستوى الاستراتيجي.

١٧ - ويتوخى مفهوم العمليات نشر بعثة الدعم على خمس مراحل، بهدف دعم الحكومة الانتقالية في الاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية وفقا لخريطة الطريق الخاصة بالمرحلة الانتقالية. وتتمثل هذه المراحل الخمس في (أ) نقل السلطة من بعثة توطيد السلام إلى بعثة الدعم في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ (ب) وتحقيق الاستقرار في بانغي وفي ممر بانغي - بوار - غارو - بوالي بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١٤؛ (ج) وإعادة بسط سلطة الدولة على طول الممر الغربي؛ (د) وإعادة بسط سلطة الدولة على طول الممر الشرقي؛ (هـ) وتسليم المهام الأمنية إلى المؤسسات الحكومية عند انتهاء العملية الانتخابية. ويتوخى مفهوم العمليات أيضا تضافر جهود العنصرين العسكري والمدني وعنصر الشرطة في بعثة الدعم دعما لعملية نزع سلاح المقاتلين السابقين من جمهورية أفريقيا الوسطى وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلا عن إعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم.

١٨ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، كانت بعثة توطيد السلام قد قامت بنشر ٢ ٥٨٩ من الأفراد النظاميين، بينهم ٢ ٢٢٠ من الأفراد العسكريين و ٣٧٩ من أفراد الشرطة. ومن القوام الإجمالي، نُشر ١ ٦٩٤ من الأفراد النظاميين في بانغي. وقد ساهم تركُّز هذه القوات في بانغي إلى حد ما في الهدوء الذي يسود العاصمة، على الرغم من استمرار بعض الحوادث الخطيرة ومن أن مستوى الجريمة لا يزال يبعث على القلق. بيد أن القدرة المحدودة لبعثة توطيد السلام في المقاطعات تجعل من الصعب ضمان سلامة وأمن السكان المدنيين من التهديد الذي يشكله مقاتلو سيليكا السابقون، والجماعات المناهضة لاستخدام السواطير، وعناصر مسلحة أخرى. وتشكل التقارير التي تفيد عن تصاعد التوتر بين قوات سيليكا السابقة وبعثة توطيد السلام في بعض المناطق مصدر قلق جدي. وأبلغ الأمين العام للجماعة الاقتصادية بعثة التقييم بأن الجماعة تتوخى، في ضوء تدهور الحالة في الآونة الأخيرة، إيفاد قوات إضافية إلى بعثة توطيد السلام قبل تسليم مهامها إلى الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك كتيبة مشاة وقوة احتياطية ووحدات من طائرات الهليكوبتر من خمس من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية. وظلت الجماعة الاقتصادية تمول بعثة توطيد السلام منذ ١ آب/أغسطس.

١٩ - وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، شاركت الأمم المتحدة في عملية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لتقييم قدرات الدعم لدى بعثة توطيد السلام، وذلك بهدف تقييم القدرات الحالية للقوة، وتحديد الثغرات التي تواجهها بعثة توطيد السلام، والتوصل إلى فهم مشترك للدعم المادي والتقني اللازم لسد الثغرات الحرجة في مجال القدرات. وشملت هذه العملية إجراء مشاورات مفصلة بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية والأمم المتحدة من خلال الأفرقة العاملة الفنية، وإجراء مشاورات مع مقر قوة بعثة توطيد السلام، والقيام بعدة زيارات إلى مواقع انتشار بعثة توطيد السلام.

٢٠ - وجرى الوقوف على عدد من الثغرات اللوجستية، لا سيما في المجالات التالية: (أ) الدعم اللوجستي الأساسي، بما في ذلك مياه الشرب، وحصص الإعاشة، ووقود الطهي، وإدارة النفايات، والمرافق الطبية والأدوية، والهياكل الأساسية للإجلاء الطبي وإجلاء المصابين؛ (ب) والدعم الإداري والمالي لتغطية البدلات والاستحقاقات التي تدفع في حالة الوفاة والعجز والاستحقاقات الأخرى؛ (ج) والدعم الاستراتيجي والتشغيلي المباشر، بما في ذلك القدرات المتعلقة بالصيانة والقدرات الهندسية، والنقل البري على مستوى البعثة، والسلامة والأمن، والدعم الجوي، وأثاث المكاتب وإقامة الموظفين، والقيادة والتحكم، ونظم الاتصالات والمعلومات، ومقر البعثة والذخائر؛ (د) والمعدات الرئيسية والدعم اللوجستي الذاتي للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، بما في ذلك ناقلات الجند المدرعة وسيارات الإسعاف والمعدات الشخصية؛ (هـ) والتدريب لمرحلة ما قبل الانتشار والتدريب في مسرح العمليات للقوات والشرطة، بما يشمل تدريبا خاصا في مجال حماية الأطفال ومنع العنف الجنسي.

٢١ - ونظرت بعثة التقييم أيضا في القدرات المتوقعة لبعثة الدعم من أجل تنفيذ ولايتها العامة. وسيشمل العنصر المدني المتوخى في البعثة، الذي لا يزال يتعين إنشاؤه بقوام يبلغ ١٥٢ فردا، كلا من الموظفين الفنيين وموظفي الدعم، على أن يتم نشرهم في بادئ الأمر في مقر البعثة في بانغي، وفي المقار الإقليمية الأربعة لاحقا. ووفقا لخطط الاتحاد الأفريقي الأولية، سيركز العنصر المدني على التخطيط والتنسيق والاتصال مع السكان والجهات الرئيسية المعنية على الأرض.

٢٢ - ويترتب على ذلك عدد من الثغرات على المستويين الاستراتيجي والعملاني. ولا يزال يتعين وضع مفهوم للبعثة لتنفيذ المهام المدنية ليُسترشد بها في الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الدعم في هذه المجالات. فعلى المستوى العملاني، من المرجح أن تثير الطريقة الحالية لتوزيع الموارد صعوبات جمة تحول دون تمكين بعثة الدعم من الوصول إلى المستوى المطلوب

من التأهب العملاني لتنفيذ ولايتها المعقدة والصعبة، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجة الملحة إلى حماية المدنيين. وسيستلزم تنفيذ ولاية بعثة الدعم أيضا إنشاء آليات قوية للتنسيق مع المكتب المتكامل وأوساط المساعدة الإنسانية والسكان المحليين. وتستدعي كل هذه التحديات تخصيص قدر كبير من الموارد البشرية والخبرات.

٢٣ - ويجري حاليا الانتقال من بعثة توطيد السلام بقيادة الجماعة الاقتصادية إلى بعثة الدعم بقيادة أفريقية (على أنه من المقرر حاليا نقل السلطة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، إلا أن دون عملية الانتقال تلك تحديات عملانية كبيرة. ولكي تستفيد بعثة الدعم من القدرة العملانية لبعثة توطيد السلام ولكي تؤدي المهام الموكولة إليها بفعالية في ظل بيئة عملانية تتسم بضعف شديد في الهياكل الأساسية، من اللازم الحصول على دعم خارجي واسع.

٢٤ - وتتمثل عناصر الدعم الرئيسية الثلاثة في (أ) توفير مجموعة من تدابير الدعم اللوجستي؛ (ب) ودفع بدلات القوات وسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات والدعم اللوجستي الذاتي؛ (ج) وتوفير القدرات الحيوية، بما يشمل تعزيز هياكل البعثة والتنظيم وترتيبات القيادة والتحكم، فضلا عن زيادة القدرات القائمة. وبالإضافة إلى متطلبات الدعم اللوجستي، سيكون من الأهمية بمكان التصدي للثغرات التي جرى الوقوف عليها في مجال القدرات في ما يخص العناصر الفنية لبعثة الدعم للتأكد من أن بمقدور البعثة تنفيذ ولايتها بنجاح.

٢٥ - وسيكون من الحيوي توفير الدعم اللوجستي الأساسي لتلبية الاحتياجات المعيشية، بما في ذلك توفير حصص الإعاشة، والوقود، والأعمال الهندسية، والاتصالات والخدمات الطبية، فضلا عن النشر الاستراتيجي للقوات وتناوبها، ونقل المعدات واللوازم. وبما أن الانتقال من بعثة توطيد السلام إلى بعثة الدعم بات وشيكا، سيكون ربما من الضروري توفير هذا الدعم البالغ الأهمية في البداية من خلال ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف تتسم بالسرعة والمرونة. وقد يُستكمل ذلك بدعم مقدم من الأمم المتحدة بغرض تعزيز القدرات المدنية لبعثة الدعم، لا سيما بالخبرات المالية والمتعلقة بالمشتريات واللوجستيات، في حال أذن مجلس الأمن باتباع هذا الخيار، مع مراعاة الفترة الانتقالية اللازمة التي تبلغ مدتها ستة أشهر تقريبا، وهي الفترة اللازمة لإرساء وضمان دعم يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر.

٢٦ - وحددت بعثة التقييم خمسة خيارات لتوفير الدعم الدولي لبعثة الدعم. الخيار الأول يتعلق بالدعم الثنائي والمتعدد الأطراف المقدم إلى الاتحاد الأفريقي من أجل بعثة الدعم، فضلا عن المساهمات المباشرة المقدمة إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. أما الخيارات الثاني

والثالث والرابع، فهي تجمع بين هذا الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف والدعم التمكيني الإضافي المقدم من الأمم المتحدة في الوقت المناسب. وتجدر الإشارة إلى أن الخيارات التي ينطوي عليها الدعم المقدم من الأمم المتحدة لا تنطوي على توفير المعدات العسكرية والعناصر التمكينية الأساسية، أو أداء المهام المدنية الفنية الموكلة إلى بعثة الدعم نيابة عنها. وفيما يتعلق بالخيارات الثاني والثالث والرابع، ستقوم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتوقيع مذكرة تفاهم تحدد وتنظم الأدوار والمسؤوليات والالتزامات التي تقع على عاتق كلٍ من الأطراف من أجل كفالة المساءلة والشفافية. وينطوي الخيار الخامس على تحويل بعثة الدعم إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٢٧ - ومن شأن الدعم الدولي أن يحسن إلى حد كبير قدرة بعثة الدعم على تنفيذ المهام المنوطة بها. بيد أنه في إطار الخيارات الأربعة الأولى، ستظل بعثة الدعم تتمتع بمستويات القدرة القصوى التي تختلف عن مستويات القدرة لدى عملية بحجم مشابه من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا سيما فيما يتعلق بالعناصر التمكينية والقدرات المدنية.

٢٨ - ويجب على أي دعم مقدم من الأمم المتحدة أن يكون متوافقا مع سياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، ويتعين دمج تنفيذ هذه السياسة في الخيارات المقترحة وتوفير ما يلزمها من موارد بغض النظر عن الخيارات المتبعة. وستسترشد جميع الخيارات المتعلقة بالدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى بعثة الدعم بمبادئ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

باء - خيارات الدعم الدولي المتاحة

الخيار ١: الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف

٢٩ - يتمثل الخيار الأول في تقديم الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف للاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة وهو يشمل الإمدادات اللوجستية ودفع البدلات المقدّمة للقوات وسداد تكاليف المعدات. ويمكن أيضا توفير المزيد من المعدات الحيوية والعناصر الداعمة للقوة عن طريق هذا الترتيب.

٣٠ - وفي ١ آب/أغسطس ٢٠١٣، وجّه الاتحاد الأفريقي رسالة إلى الدول الأعضاء فيه وإلى شركائه الرئيسيين طلب فيها مبالغ مالية لدعم بعثة الدعم. ومنذ ذلك الحين، تعهد عدد من تلك الدول والشركاء بتقديم مساعدات مالية وتقنية، وإن محدودة، للبعثة. وتعهدت فرنسا والولايات المتحدة أيضا بتقديم الدعم مباشرة إلى البلدان المساهمة بوحدات عسكرية

في بعثة الدعم، بينما تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدة مالية هامة إلى الاتحاد الأفريقي من خلال مرفق السلام الأفريقي.

٣١ - وستضطلع الأمم المتحدة بدور محدود، يكمن، على سبيل المثال، في حشد المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومساعدة بعثة الدعم على التخطيط والتنسيق مع الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي. ويمكن أن تقدم الأمم المتحدة أيضا مساعدات تقنية للاتحاد الأفريقي على إنشاء صندوق استئماني يديره الاتحاد الأفريقي.

٣٢ - وستتيح المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف المباشرة تقديم الدعم الفوري إلى بعثة الدعم من أجل سد الثغرات التي يجرى تحديدها، ولا سيما تقديم خدمات الدعم المعيشي (توفير الغذاء والماء والوقود). إلا أنه من أجل تحقيق أثر فعلي، يتعين على الجهات المانحة إتاحة المبالغ المالية اللازمة أو الدعم اللوجستي المطلوب خلال فترة وجيزة جدا، وتنسيق المساعدات التي تقدمها تفاديا لأي ازدواجية في الجهود. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الدعم الذي جرى التعهد بتقديمه حتى الآن قد لا يكفي لتغطية جميع التكاليف المرتبطة بعمل بعثة الدعم على امتداد سنة كاملة. وإضافة إلى ذلك، ليس هناك أي ضمانات بشأن مستوى المساهمات في المستقبل، ما لم تلتزم الجهات المانحة المحتملة بتعهدات طويلة الأجل.

الخيار ٢: تمويل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة عن طريق صندوق استئماني

٣٣ - يتضمن الخيار الثاني تقديم الأمم المتحدة للدعم اللوجستي، إلى جانب الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف المشار إليه في الخيار الأول. وسيُموَّل هذا الدعم اللازم لتغطية بعض النواقص المتبقية من خلال صندوق استئماني تديره الأمم المتحدة. وسيستدعي ذلك توفير بعض المعدات الملائمة وإنشاء قدرة على تقديم الدعم المناسب لبعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك توفير المساعدات التقنية اللازمة لتيسير إنشاء مقر بعثة الدعم، وتعزيز تحكّمها وسيطرتها وهياكلها الإدارية، وتحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة، وتوفير التدريب اللازم.

٣٤ - ولن يغطي هذا الخيار توفير أهم السلع الأساسية (الوقود، وحصص الإعاشة، والمياه) و/أو الخدمات (مثل المساعدات الطبية) للدعم المعيشي ذات التكاليف المتكررة أو الثابتة المموَّلة من مصادر التمويل الطوعي. وعلى غرار الخيار الأول، لن يكون هناك أي ضمانات بشأن مستوى المساهمات في المستقبل، ما لم تلتزم الجهات المانحة بتعهدات طويلة الأجل.

الخيار ٣: تقديم دعم محدود مموَّل من الأمم المتحدة عن طريق الأنصبة المقررة والتبرعات

٣٥ - في الخيار الثالث، تقدم الأمم المتحدة حزمة دعم محدود تُموَّل عن طريق الأنصبة المقررة وتقترن ببذل جهود ثنائية ومتعددة الأطراف. وسيسهم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في إطار هذا الخيار في تنفيذ عدد من المهام المحددة البالغة الأهمية بما يتيح لبعثة الدعم القيام بعملها بفعالية. وسيشمل ذلك عمليات نقل جوي استراتيجي من أجل نشر وتناوب القوات، وتوفير الدعم الطبي للإجلاء وتوفير العلاج في مرافق طبية من المستوى الثالث موجودة خارج جمهورية أفريقيا الوسطى، وإنشاء وتعهد خطوط اتصالات استراتيجية بين بعثة الدعم ومقر الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية، والمكتب المتكامل، وتوفير خدمات نظام معلومات جغرافية على شكل منتجات وتطبيقات مخصصة، وانتداب أخصائيين عسكريين ومدنيين من المكتب المتكامل لديهم مهارات وخبرات محددة، بما في ذلك في مجال تحليل المعلومات والعمليات اللوجستية.

٣٦ - ونظرا إلى توفُّر التمويل من الميزانية العادية من خلال الأنصبة المقررة، فإن هذا الخيار كفيل بتوفير الدعم على نحو يمكن التنبؤ به وعلى المدى الطويل بشكل أفضل من الخيارين الأوّلين، ولكن فقط لمهام معينة وبالغة الأهمية جرى تحديدها مسبقًا. أما خدمات الدعم اللوجستي الأوسع نطاقا، والمدفوعات النقدية المباشرة لتسديد تكاليف نشر القوات مثل دفع البدلات المقدّمة للقوات وسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، فسيتعين تمويلها عن طريق ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف أو عن طريق التبرعات.

الخيار ٤: تقديم حزمة دعم شامل مموَّلة من الأمم المتحدة عن طريق الأنصبة المقررة

٣٧ - يتضمن الخيار الرابع تقديم الأمم المتحدة لحزمة دعم لوجستي شامل بإنشاء بعثة دعم تابعة للأمم المتحدة على غرار النموذج الذي أُعدَّ لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وسيسمح ذلك بتوفير قدرات لوجستية كبيرة لبعثة الدعم. وستُموَّل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، وستحظى بالمعدات وخدمات دعم البعثات التي تُقدَّم عادة لعملية بنفس الحجم من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، باستثناء أي مدفوعات نقدية مباشرة، مثل البدلات المقدّمة للقوات وسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات.

٣٨ - وسيتيح هذا الخيار الاستفادة من التسهيلات التي توفرها استراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي، بما في ذلك ترتيبات سلسلة إمدادات الأمم المتحدة، وتوفير خدمات الدعم المعيشي (مثل حصص الإعاشة والوقود والمياه الصالحة للشرب)، وضمان نشر بعثة

دعم خفيفة الأثر، وتقليص الأثر البيئي إلى أقصى حد، وتلقي الدعم من مراكز مشتركة لتقديم الخدمات (مثل مراكز الدعم الإقليمية والعالمية). وستقدم الأمم المتحدة الدعم إلى بعثة الدعم بتوفير الخدمات الطبية، بما في ذلك في إطار ترتيبات تعاقدية محتملة للقيام بعمليات إجلاء طبية ولإجلاء المصابين إلى مرافق طبية محددة من المستويين الثالث والرابع في المنطقة.

٣٩ - وسيكون التمويل متاحا اعتبارا من تاريخ اتخاذ مجلس الأمن قرارا بشأن هذه المسألة، وسيُيسّر التحول السلس إلى عملية محتملة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. أما توفير الدعم اللوجستي لنشر بعثة الدعم والإبقاء عليها فسيتطلب مجهودا كبيرا. وفي هذا الخيار، قد يستوجب أي نقص في قدرات بعثة الدعم على احتواء التهديدات التي تتعرض لها طرق الإمدادات الرئيسية وعدم كفاية شبكة الاتصالات لتلبية الاحتياجات العملانية توفيرَ المزيد من الدعم بواسطة وسائل النقل التجارية أو بزيادة القدرات العسكرية. ومع ذلك، فإن المدفوعات النقدية المباشرة لتسديد تكاليف نشر القوات التي تتحملها البلدان المساهمة بقوات، مثل دفع البدلات المقدّمة للقوات وسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، ستستدعي التمويل عن طريق ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف أو عن طريق التبرعات.

الخيار ٥: إمكانية تحويل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة

٤٠ - تلبيةً لطلب مجلس الأمن، نظرت بعثة التقييم أيضا في إمكانية تحويل بعثة الدعم إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، رهنا بملاءمة الظروف في الميدان.

٤١ - ونظرا إلى الطابع المعقد والسريع التدهور للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، خلُصت بعثة التقييم إلى أن هذه الحالة تتطلب استجابة متسقة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد، بما يساعد في معالجة الأسباب الجذرية والمظاهر الحالية للنزاع. فمن شأن استجابة كهذه أن ترسي الأسس لمؤسسات تعمل في ظل الشفافية والمساءلة وتتسم بالكفاءة وبالقدرة على المقاومة وتحكمها سيادة القانون. ولهذا فإن عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي يُحتمل إنشاؤها، والتي ستعمل في إطار ولاية بموجب الفصل السابع، يمكن أن تركّز أساساً على '١' حماية المدنيين؛ '٢' دعم العملية السياسية والعناصر الرئيسية للمرحلة الانتقالية، بما في ذلك استعادة سلطة الدولة؛ و '٣' دعم تنظيم الانتخابات وإجرائها؛ '٤' تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحماية من العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع وحماية الأطفال؛ '٥' تشجيع الحوار الوطني والمصالحة الوطنية؛ '٦' نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم، وكذلك تنفيذ برامج للحد من العنف المجتمعي؛ '٧' إصلاح قطاع الأمن؛ '٨' تقديم الدعم إلى الشرطة

والقضاء ومؤسسات الإصلاح والتأهيل؛ '٩' الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ ورصد الاتجار بالأسلحة والذخائر وإدارة المخزونات؛ و '١٠' تهيئة الظروف الملائمة لإيصال المساعدات الإنسانية ولضمان العودة الطوعية الدائمة والآمنة للمشردين داخليا واللاجئين؛ ووضع أسس التعافي الاجتماعي والاقتصادي وبناء السلام في وقت مبكّر. وسيستوعب هذا الوجودُ المكتبَ المتكامل ودوره التنسيقي مع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية بما ينسجم مع ولايات كل منها ومبادئها التوجيهية وسياساتها المتبعة.

٤٢ - وستعمل قوة الأمم المتحدة بموجب قواعد اشتباك صارمة وستنص ولايتها على استخدام جميع الوسائل الضرورية لمنع الجماعات المسلّحة من التحرك بحرية ومن الوصول إلى المدن الرئيسية، وذلك في حدود قدراتها وفي مناطق انتشارها. ومن أجل القيام بالمهام المذكورة أعلاه، سيكون القوام العسكري المقترح للقوة في حدود ٠٠٠ ٦ فرد تقريبا، وستضم أربع كتائب مشاة متنقلة وكتيبتين احتياطيتين، فضلا عن عناصر داعمة للقوة، مع مراعاة البيئة الجغرافية الحالية ومستويات التهديدات. وسيكفي هذا القوام لتوفير وجود أمني في المناطق السكانية الرئيسية التي تُعتبر من أبرز معاقل الجماعات المسلّحة غير الشرعية وفي المناطق ذات الأولوية لتحقيق الاستقرار وبسط سلطة الدولة. وإذا ازداد تدهور الحالة الأمنية وأصبحت البيئة أكثر صعوبة، فقد يتعين زيادة قوام العنصر العسكري ليصل إلى حوالى ٠٠٠ ٩ فرد، لتوفير الحماية الذاتية وحماية المراكز السكانية من الجماعات المسلحة. وسيكمن أحد التحديات الرئيسية في توفير القدرات الرئيسية والعناصر الداعمة والمضاعفة للقوة وفي تشغيل التكنولوجيات الحديثة بشكل تام في بلد يتسم بشبكات طرق وبنى تحتية متردية.

٤٣ - وسيشكل أيضا عنصر شرطة الأمم المتحدة، الذي يضم حوالى ٧٠٠ ١ فرد من أفراد الشرطة، بما فيها وحدات شرطة مشكَّلة وضباط، جزءا من عملية حفظ السلام وسيساهم في حماية المدنيين وسيساعد على استئناف الشرطة الوطنية وأجهزة إنفاذ القانون الأخرى لعملها وعلى تنمية قدرتها. وسيُنشأ عنصر معني بالسجون يضم ٦٠ فردا لتقديم الدعم والمشورة والمساعدة إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل استئناف نشاط برامجها المتصلة بمؤسسات الإصلاح والتأهيل. وستكون هناك حاجة للموارد لتمويل إصلاح البنى التحتية الأساسية وتوفير المعدات وتيسير بناء قدرات الموظفين الحكوميين الرئيسيين العاملين في سلسلة العدالة الجنائية.

٤٤ - وسيتعين اتخاذ ترتيبات محددة مع كل من فرنسا والاتحاد الأفريقي لكفالة التنسيق بفعالية والدعم المتبادل بين عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومفرزة بوالي الفرنسية وفرقة

العمل الإقليمية التابعة لمبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة. وسيتعين أيضا اتخاذ ترتيبات تنسيق ملائمة مع القوة العسكرية الثلاثية التي أنشأتها تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان، العاملة في الشمال الشرقي من البلد.

٤٥ - وحفاظا على العقيدة السائدة والممارسات المتبعة، يتعين توفر عدد من الشروط في الميدان لنشر بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولنجاحها في مهامها. وسيكون من المهم أن يظل الإطار السياسي للعملية الانتقالية قائما وأن تبرهن الحكومة الانتقالية على التزامها بهذه العملية وأن تتخذ خطوات ملموسة لتنفيذ هذا الإطار. وسيشمل ذلك اتخاذ الحكومة الانتقالية تدابير لكفالة إجراء انتخابات ديمقراطية ضمن الإطار الزمني الذي اتفق عليه قادة الجماعة الاقتصادية في إطار اتفاق ليبرفيل للسلام الشامل وإعلان نجامينا. ومع أنه من المرجَّح أن تظل البيئة الأمنية هشّة ومتقلبة، فمن المهم أيضا أن تميّز الحكومة الانتقالية على الفور بين القوات التي تمثل رسميّا جهاز الدولة الأمني، والقوات التي تتصرف خارج جميع الأطر القانونية. وينبغي للحكومة الانتقالية، بشكل خاص، أن تحدد بوضوح رؤيتها بشأن إعادة تشكيل مؤسسات الأمن وسيادة القانون في جميع أنحاء البلد، وكذلك التشكيلة المستقبلية لقواتها المسلحة، بما في ذلك معايير إدماج الأعضاء الجدد فيها، وكيفية تمهيد الإطار السياسي الحالي الطريقَ لعملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وكذلك إعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم. وسيكون من الضروري أن تكون هذه المسائل واضحة لتتمكّن الأمم المتحدة من العمل بعد الحصول على الموافقة المطلوبة.

٤٦ - وقد أعرب كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية عن الاستعداد لدعم تحويل بعثة الدعم في نهاية المطاف إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، ولكن ليس في المستقبل القريب. وأوضح رئيس الوزراء لبعثة التقييم أنه يرحب بالنشر العاجل لعملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، في حين قال رئيس الدولة للمرحلة الانتقالية إنه ينظر إلى الدعم المقدم من الأمم المتحدة نظرة إيجابية، وإنه لا يعارض نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، مثلما لا يعارض نشر بعثة الدعم ما دام ذلك النشر يمثل جزءا من عملية ستشمل بعثة الدعم أولا.

٤٧ - وإذا طلب مجلس الأمن تحويل بعثة الدعم إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، فسيتعين أيضا استيفاء عدد من الشروط فيما يتعلق بالاستعداد العملاني لبعثة الدعم ومعايير وتشغيلها. وسيتعين على جميع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تغطي كامل أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى أن تكون قادرة على العمل مع التقيد بالحد الأدنى من معايير الأمم المتحدة، وأن تمتلك ما يكفي من

القدرات. وسيكون من الضروري تقديم الدعم والتدريب على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبوحدات شرطة في البعثة قبل تحويلها، وكذلك إلى وضع خطة لتجهيز جميع القوات وفقا لمعايير الأمم المتحدة. وسيخضع جميع الموظفين العاملين في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضا لسياسة الأمم المتحدة للتدقيق في مجال حقوق الإنسان.

رابعا – الملاحظات

٤٨ – يساورني قلق متزايد من تفاقم الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. فشعب جمهورية أفريقيا الوسطى يواجه حالة طوارئ معقدة ومتعددة المستويات وأزمة في مجال الحماية. وإن هذه الأزمة تنبع من أوجه قصور اجتماعية – سياسية وهيكلية وإدارية طويلة الأمد، مثل ضعف مؤسسات الدولة، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، وهشاشة التماسك الاجتماعي، ومشاعر التهميش العميقة الجذور في بعض المجتمعات المحلية، ولا سيما منها تلك الواقعة في الجزء الشمالي من البلد، التي تشعر بالتمييز ضدها من جانب الحكومة المركزية.

٤٩ – وتفتقر جمهورية أفريقيا الوسطى إلى سلطة وطنية متماسكة قادرة على ضمان أمن الدولة وشعبها. ويتحمل مقاتلو ''سيليكا'' السابقون، الذين تولوا مهام قوات أمن الدولة بحكم الواقع، المسؤولية عن معظم التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد السكان في جميع أنحاء البلد. بيد أن الميليشيات المناهضة للسواطير ترتكب هي أيضا انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان. إن هذا الوضع يجعل السكان يعيشون حالا من الرعب، كما أن انعدام الأمن المستمر ينعكس بشكل كارثي على الحالة الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية. ويمكن أن يؤدي التآكل المستمر للنسيج الاجتماعي والاقتصادي إلى آثار طويلة الأجل على استقرار البلد. وبالفعل، فإن الظاهرة السريعة النمو المتمثلة في المجموعات المحلية للدفاع عن النفس تعرض الدولة إلى خطر حصول مزيد من التصدع، مع تكاثر الإدارات الموازية في جميع أنحاء البلد، وأعمال العنف الواسعة النطاق، واحتمال امتداد تلك الآثار إلى البلدان المجاورة.

٥٠ – لذا لا بد من التصدي عاجلا للتهديد الأمني الرئيسي الذي تشكله الجماعات المسلحة باتخاذ تدابير من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي عدم التقليل من شدة المخاطر التي قد يحملها معه الوضع في حال استمر تدهوره بالنسبة لكامل المنطقة دون الإقليمية، بالنظر إلى العلاقات المعقدة بين الدول في المنطقة، ووجود العديد من المقاتلين الأجانب في صفوف قوات سيليكا السابقة، وإمكانية ممارسة أنشطة إجرامية عابرة للحدود

الوطنية. وتقع على عاتق سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى المسؤولية الرئيسية عن كفالة وقف تدهور الحالة، وعدم الإبطاء في إحراز تقدم في جميع المجالات، بما في ذلك في المجالين السياسي والأمني. بيد أنه تجدر، في الوقت عينه، الإشارة إلى أن السلطات عاجزة حاليا عن ضمان توفير الأمن للسكان.

٥١ - بيد أنه ينبغي للضرورات الأمنية ألا تَصرِف الاهتمام عن الحاجة إلى معالجة الحالة بطريقة شاملة. وأنا أحث الحكومة الانتقالية على الوفاء بمسؤولياتها في هذا الصدد. فأي تأخير في تنفيذ خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية ستكون له تداعيات سياسية كبيرة وآثار أمنية خطيرة، ومن شأنه أن يضر بالمساعدة التي يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لمساعدتها على الخروج من الأزمة.

٥٢ - إن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان ما زالتا تزدادان تفاقما ويترتب عليهما أثر هائل وغير متناسب بالنسبة إلى الفئات السكانية الضعيفة، ولا سيما لجهة العنف الجنسي الذي يستهدف النساء وتجنيد الأطفال. وتلوح في الأفق بوادر أزمة إنسانية واسعة النطاق، إذ يحد العنف المستمر بشكل متزايد من إمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين.

٥٣ - ويساورني القلق بوجه خاص إزاء تزايد التوترات بين المجتمعات المحلية. فمع أن النزاع لم يكن دينيا أو عرقيا في الأصل، خلقت زيادةُ الاعتداءات والهجمات الانتقامية العشوائية مناخا من الريبة العميقة بين المسيحيين والمسلمين في بعض مناطق البلد. وثمة إمكانية كبيرة من أن يؤدي استمرار حالات التوتر بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال الاستغلال السياسي لهذه المخاوف، إلى أعمال عنف مذهبي لا يمكن السيطرة عليها ولا تُحمد عقباها بالنسبة للبلد والمنطقة دون الإقليمية وخارجهما. وإني أهيب بالسلطات الوطنية، وبالزعماء الدينيين وقادة المجتمع، أن يبذلوا قصارى جهودهم من أجل معالجة حالات التوتر هذه، وتعزيز اللُحمة الوطنية بما في ذلك من خلال الدعوات إلى الحوار والتعايش بين الطوائف.

٥٤ - وعلى خط موازٍ، يجب اتخاذ تدابير عاجلة أيضا لإنهاء تفشي الإفلات من العقاب ولضمان المساءلة. وأنا أدعو كل الجهات المعنية إلى دعم السلطات الوطنية في إيجاد سبل خلاقة لمحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان على أفعالهم. وأنا أطلب من مجلس الأمن أن يولي هذه المسألة انتباها خاصا وأن ينظر في اتخاذ تدابير من شأنها أن تزيد المحاسبة على ارتكاب هذه الجرائم، بما في ذلك عبر فرض الجزاءات.

٥٥ - وأنا مقتنع بأن ثمة ضرورة ملحّة وعاجلة إلى معالجة هذه الأزمة قبل أن تفلت من السيطرة وتؤدي إلى إزهاق مزيد من الأرواح. إن عدم التصرف بحزم الآن من أجل الخروج

من دوامة العنف ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، وإعادة استتباب حد أدنى من الأمن في جميع أنحاء البلد من جديد لن يزيد من تعرض سكان جمهورية أفريقيا الوسطى للخطر فحسب، بل سيزيد أيضا من تعقيد وتكاليف أي إجراءات تُتخذ في المستقبل. أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الآن الفرصة، بل وأؤمن إيمانا راسخا بأنه تقع عليها المسؤولية، لمنع احتمال كبير لارتكاب فظائع واسعة النطاق. واستنادا إلى الخيارات المعروضة في هذا التقرير، أدعو المجلس إلى أن يأذن بالقيام بعمل فوري وجماعي لحماية السكان المدنيين من الوقوع ضحية المزيد من أعمال العنف والاعتداءات.

٥٦ - إن سلطات هذا البلد ستحتاج إلى دعم كبير من المجتمع الدولي لتحقيق هذه الأهداف. وإني أشيد في هذا الصدد بالاستثمار الكبير التي قامت به الجماعة الاقتصادية حتى الآن دعما لتحقيق استقرار البلد، بما في ذلك من خلال نشر قوات إضافية في بعثة توطيد السلام في الأشهر الأخيرة. وسيسهم تعزيز المكتب المتكامل الذي جرت الموافقة عليه مؤخرا أيضا في دعم التقدم على الصعيد السياسي، وعلى صعيدي سيادة القانون وحقوق الإنسان. كما أن مشاركة الاتحاد الأفريقي هي موضع ترحيب، وإني أعرب عن امتناني للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية على تشاورهما الوثيق لوضع مفهوم لعملية سلام بقيادة أفريقية، بناء على الإنجازات التي حققتها بعثة توطيد السلام. وثمة حاجة ملحة إلى نشر قوة فعالة، لها مصدر تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به، لحماية المدنيين وردع الإساءات وانتهاكات حقوق الإنسان، والمساعدة على استعادة الأمن واحترام سيادة القانون، والحيلولة دون حدوث عنف جماعي في جمهورية أفريقيا الوسطى ودون انتشار الصراع في المنطقة برمتها. وإني أرحب بموقف الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية بأنه ينبغي في نهاية المطاف تحويل بعثة الدعم إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وقد أوعزتُ إلى الأمانة العامة بإعداد خطط بناءً على ذلك، ريثما يصدر قرار عن مجلس الأمن في هذا الشأن.

٥٧ - ومن أجل توفير أكبر قدر من الحظوظ لبعثة الدعم كي تنفذ ولايتها بنجاح، من الضروري أن يقدَّم الدعم إلى هذه البعثة منذ البداية بطريقة شاملة ويمكن التنبؤ بها بقدر الإمكان. ويعرض هذا التقرير خيارات تقديم الدعم للبعثة حتى تتمكن من سد الثغرات الخطيرة التي اشترك في تحديدها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية والأمم المتحدة. ومن شأن تقديم هذا الدعم أن يسهم في تنفيذ الولاية الطموحة للغاية، ولكن الأساسية، المنوطة بالبعثة، بما في ذلك من خلال إمكانية تحويلها إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وفي حال تدهور الوضع سريعا في جمهورية أفريقيا الوسطى، يمكن للأمم المتحدة أن تستجيب له على وجه الاستعجال، ما إن يأذن بذلك مجلس الأمن والبلدان ذات الصلة المساهمة بقوات، بالاعتماد على أصول وقوات من بعثات حفظ السلام المجاورة، وعن طريق

وضع تلك الأصول والقوات تحت القيادة المباشرة لممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى، رئيس المكتب المتكامل لبناء السلام.

٥٨ - وإني أعرب عن امتناني للبلدان والمنظمات التي سبق أن تعهدت بتقديم الدعم إلى البعثة، إما من خلال المساعدة الثنائية المقدمة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبقوات شرطة، أو من خلال الدعم المباشر المقدم إلى الاتحاد الأفريقي. إن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لتقديم دعم إضافي، على أساس قرار صادر عن مجلس الأمن. وإني أحث أعضاء المجلس على النظر في هذه الخيارات بسرعة والاستجابة بشكل يتناسب مع تعقيد هذه الأزمة واحتياجات السكان اليائسة إلى الحماية.

٥٩ - إن المضي قدما وحلّ الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى سيكونان رهن التزام السلطات الوطنية والمجتمع الدولي وقيامهما بعمل ملموس، لا بمعالجة الآثار الحالية لأحداث العام الماضي فقط، ولكن أيضا بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. لقد ظلت معالجة هذه الأسباب مهملة لوقت طويل. وسيتطلب ذلك تعاونا وثيقا بين جميع الجهات الفاعلة المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما فيها بلدان المنطقة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. إن القضايا المطروحة ستتطلب استثمارا طويل الأجل، ولكنه يبقى استثمارا ضئيلا مقارنة بالمخاطر التي قد يتعرض لها السكان والمنطقة برمّتها ما لم نتحرك الآن.